أحدث شبكة مجارٍ في بغداد عمرها ٢٢ سنة... العمر الاستهلاكي لهذه الشبكات هو ١٥ سنة!

الاستعداد لموسم الشتاء في بغداد: مجارٍ طافحة.. وأخرى ستطفح بالتأكيد!

(١-٢)

احمد السعداوي

أعلن البيت الأبيض منتصف أيلول الماضي انه سينقل ٣,٥ مليار دولار من المبالغ المخصصة لمشروعات المياه والصرف الصحي والبنية الأساسية لتنفق على تحسين الوضع الأمني، وقد أشار عدد من المحللين والمتابعين، ان هذا الاجراء إضافة إلى الآثار المباشرة له. سيسبب في فقدان وظائف أكثر. وفي تقليص فرص العمل الجديدة.
ويمكننا ان نصف النتيجة بأنها هدية مناسبة (!!) لاستقبال موسم الشتاء في بغداد الذي تميز خلال السنوات الماضية بانه موسم فيضانات مياه الامطار في الاحياء والشوارع الرئيسة من العاصمة، وطفح المياه الثقيلة.

قد لا يكون لهذا الاجراء الذي اتخذته الإدارة الأمريكية فيها يخص التخصيصات المالية لمشاريع الصرف الصحي والمرافق الخدمية الأخرى تأثير بالغ السوء على ارض الواقع، ففي النهاية هنالك مبالغ فعلية. مهما كان حجمها. ستصرف لتحسين هذه الخدمات. ولكن النبأ وحده يكفي للإحساس بالإحباط.

مجارٍ.. أم سواقٍ

قبل سنة من الآن ومع البوادر الأولى لمجيء موسم الشتاء. أجرينا تحقيقاً حول الاستعدادات لموسم الشتاء. وبدت حينها أنها استعدادات (معنوية) مشفوعة بالدعوات والصلوات ان لا تطفح المجاري في بغداد أكثر من المعتاد!
واليوم في الذكرى السنوية لهذه الدعوات والصلوات، يبدو الوضع أكثر سوءاً، ولا أحد. خصوصاً في الاحياء الشعبية. لديه مزاج لهدر دعواته وصلواته بالمجان!
يقول علي شويش (مواطن من مدينة الثورة) ان هناك احياء كاملة في هذه المدينة ألغت ومنذ زمن شبكة المجاري نهائياً، واستعاضت عنها بشبكة من السواقي التي يتجمع فيها الماء القذر الخارج من المنازل، لتتحد هذه السواقي الصغيرة خارج الزقاق بساقية أكبر تصب في ساحة أو شارع عام.
كما ان مهنة مزدهرة وثابتة كتسليك المجاري وفتح الانسدادات فيها، أصبحت امراً شائعاً في احياء مدينة الثورة والشعلة والحرية وغيرها من المناطق وهي تفصح بشكل أكيد عن تلكؤ وتباطؤ الدوائر المعنية في القيام بهذه الأعمال الخدمية، التي أصبحت خدمة يُدفع لها اجر من قبل المواطنين حتى تنجز!

حل (انتقالي)

ما الذي عملته الدوائر المعنية للاستعداد لموسم الشتاء هذا العام؟
يقول السيد باسم اليعقوبي رئيس لجنة الاعلام والعلاقات في مجلس مدينة بغداد ان شبكات المجاري في بغداد متقادمة وتحتاج إلى إصلاح. وهذا خبر ليس جديداً، فهذه المعلومة تتردد في كل مكان تقريباً ومنذ سنوات عدة.
من المعروف ان نوع الشبكات الموجودة في بغداد (يقول السيد باسم) لا يصمد. دون اصلاح وترميم. أكثر من ١٥ سنة، واحدث سبكة صرف صحي موجودة لدينا هي بعمر ٢٢ سنة. أما الاقدم فتعود إلى خمسينيات وأربعينيات القرن الماضي.
والحل النهائي لمشكلة المجاري في بغداد، وبالذات في الاحياء الشعبية المكتظة بالسكان هو في اعادة انشائها من الصفر. وهذا الأمر حالياً شبه المستحيل.
أما الاجراء المرحلي و (الانتقالي) فهو ترميم ما معطوب من الشبكة أو استبدال أو اصلاح مضخات المياه الثقيلة التي يتسبب عطلها في طفح المجاري.

إمكانيات

وفي أمانة بغداد (قيل لنا) ان الآليات التي سرقت ابان الحرب الأخيرة والتي تقدر بنحو (٧٠٠) آلية ثقيلة لم تعوض حتى الآن، وإن الإمكانيات محدودة جداً والمشاكل كثيرة وكبيرة و(ورثنا بنية تحتية بدرجة صفر).. هكذا (قيل لنا)!
ولكن ماذا عن الإيرادات؟
. كانت الأمانة تعتمد في ميزانيتها المالية على وارداتها من ايجارات المحال والساحات والعقارات والرسوم والضرائب التي تفرضها على قضايا عديدة، ومع بدء عمل الأمانة بعد انتهاء الحرب وحتى وقت قريب.. لم نستطع جمع هذه الواردات وامتنع الكثيرون عن دفع الإيجارات لشهور عدة وهذا ما سبب في ضعف الامكانية المادية لعمل الأمانة.

مقاولون متخصصون

لكن هناك تخصيصات مالية كانت تأتي للأمانة من الجيش الأمريكي (قبل تسليم السيادة) للقيام بمشاريع آنية بنتائج سريعة، انما هذه الأموال لم تكن توضع في حساب امانة بغداد وإنما تخصص لهذه المشاريع اعلاه.. وتمنح لمقاولين عراقيين، يعتمدون في عملهم بشكل أساس على الآليات الثقيلة الموجودة لدى الأمانة. لان المقاولين العراقيين لا يملكون هذه الآليات الباهظة الثمن.
ولكن الاعمال التي اجريت في مجال الصرف الصحي والخدمات البلدية من قبل هؤلاء المقاولين طوال العام الماضي لا تحظى باعجاب وثقة المواطن والمسؤول على حد سواء يقول السيد باسم اليعقوبي: كمقاولين متخصصين في موضوع المجاري.. ليس لدينا شيء من هذا القبيل.
ويروي مواطنون حوادث تكشف اللامبالاة والاهمال في عمل الفرق الخدمية التي تعمل بإمرة هؤلاء المقاولين.
(هناك من المنظفين من يعمل بدون وعي.. فهو يجمع الاوساخ والأتربة في المنهول المطري بدل انتظار سيارة الأزبال.. وهذا يسبب بانسدادات خطرة في شبكة المجاري المطرية).. يقول احد المواطنين.

لماذا لم توفر آليات كافية لعمل الأمانة حتى الآن؟

ملايين

ونبقى في موضوع المال والأموال ليقول لنا سيد حامد البخاتي عضو مجلس بغداد.. ان الأموال التي تصرف لا تصرف بصورة صحيحة.
هناك مئات الملايين من الدولارات صرفت دون فائدة ودون الاستعانة باستشارة المجالس البلدية. دون دراسة أو تخطيط من قبل الأمانة أو المجالس البلدية.
وربما هذا السبب أثار السيد أمين بغداد محمد باقر السهيل إلى أعضاء المجلس البلدي يوم ٧/ ٩ من هذا العام بتنسيب أعضاء مجلس بغداد المركزي، كل في منطقته لمتابعة الاعمال البلدية ورفع تقارير عن سير هذه الاعمال أولاً بأول.

أم المصائب

أعلنت مدينة الصدر بعد الاضطرابات الأمنية الأخيرة فيها منطقة منكوبة، وهذا وصف يذكر بالفيضانات والزلازل والكوارث البيئية الأخرى. والوضع في هذه المدينة لا يبتعد كثيراً عن هذا الوصف. ويكاد يتجسد (عياناً) في الأزبال المتراكمة وطفح المجاري.
(المجاري هي أم المصائب في الثورة) تقول السيدة فاطمة حسان المقدادي عضوة مجلس مدينة الثورة موضحة ان الطفح المزمن للمجاري في هذه المدينة تسبب. كما تشير التقارير الطبية. في انتشار مرضى التهاب الكبد الفايروسي.
وعن المبلغ الذي خصصته الحكومة العراقية لهذه المدينة عقب الاحداث الأخيرة الذي من المفترض ان يصرف لـ (إنقاذ) المدينة. تقول السيدة فاطمة (لحد الآن لم يصرف شي!).
والذي يتجول في المدينة يستطيع التأكد مما قالته السيدة فاطمة.. فما زال الوضع على حاله. بل انه يزداد سوءاً يوماً بعد آخر.. وسط وضع بيئي وصحي بالغ الخطورة.
وعن المبالغ (السابقة)(تقول السيد فاطمة.. خصص مبلغ مليون و١٠ آلاف دينار لتنظيف كل قاطع من قطاعات الثورة لكن آلية صرف الأموال خاطئة وآلية العمل كذلك.. إضافة إلى عدم توفر الآليات الثقيلة المخصصة لانجاز هذه الاعمال. وقد سلمت هذه الاعمال لشركات لا نعرف عنها شيئاً. والتي ستسلم العمل كما يبدو. جزئياً. لمقاولين عراقيين لا يمكن ضبط مصداقيتهم واخلاصهم.
تصمت السيدة فاطمة المقدادي لتعود مؤكدة: (إذا لم نوفر الآليات الثقيلة.. فإننا نخدع انفسنا).
ويكمل عضو آخر في مجلس مدينة الثورة كلام زميلته قائلاً: (لقد هدأت وبردت ملايين الدولارات التي صرفت من قبل سلطة الائتلاف المؤقتة. السابقة. في مدينتنا على تبليط شارعين وحملات تنظيف غير جادة.. سرعان ما انقطعت فعادت تلول الازبال كما كانت).

واشنطن انترناشيونال!؟

مصادر موثوقة اخبرت (المدى) ان الشركة التي من المفترض أنها قامت باعادة الحياة إلى شبكة المجاري في مدينة الثورة (بشكل أساس) واجزاء أخرى من مدينة بغداد، وكذلك لتأهيل شبكات الطاقة الكهربائية.. هي شركة (واشنطن انترناشيونال) الأميركية.
ومن المفارقات ان يغدو اسم هذه الشركة مجهولاً بالنسبة لسكان مدينة الثورة ومجلسها البلدي.
مصادر (المدى) قالت أيضاً ان اجور الخبراء الأمريكان في هذه الشركة عالية، وهم لا يغادرون المنطقة الخضراء. ومنذ بداية الاضطرابات الأمنية الأخيرة في مدينة الثورة وحتى الآن.. لا يعلمون ما الذي يجري في هذه المدينة.
اعمال صيانة شبكة المجاري في المدينة توقفت مع بداية الاحداث.. والتي كان يقوم بها مقاولون عراقيون متعاقدون مع (واشنطن انترناشيونال).. ومنذ توقفها حتى الآن.. تصرف المخصصات المالية الكبيرة على اقامة الخبراء الأمريكان وتوفير الكرفانات لهم.. والحراس الشخصيين.. وتكاليف حراسة الأماكن وسفرات الخبراء.
وبإمكاننا ان نذهل فقط لو طالعنا ارقام المبالغ المصروفة. فتكاليف سفر شخص واحد من هؤلاء الخبراء من بغداد إلى أمريكا تبلغ ٧٠٠٠ دولار.. كذلك.. تكاليف خروج الواحد منهم من المنطقة الخضراء إلى مكان آخر داخل بغداد (من الناحية الأمنية) تبلغ ٦٠٠٠ دولار.. تمنح للشركات الأمنية التي تتكفل بحماية هؤلاء الخبراء.
في النهاية يبدو ان الأموال الطائلة تتبخر سريعاً قبل ان تتحول إلى خدمة فعلية لأهالي مدينة الثورة. ويبدو أن منظر المجاري الطافحة فيها هو الشيء الوحيد الملموس من كل ما يقال من وعود وما يصرح عن من أعمال.. تقول بها كما يبدو.. شركات شبحية.

امتزاج السياسي بالخدمي

الكثير من المواطنين في مدينة الثورة يشعرون بسبب سوء الخدمات البلدية وأسباب أخرى عديدة بانهم مستهدفون وإذا كان هذا الإحساس مبالغاً فيه، فيمكن تخفيفه بالإسراع بانجاز (أو انقاذ) الخدمات البلدية في المدينة.. وعلى رأسها الأزمة المزمنة للمجاري.
(لو كان لي اختيار الآن.. لطلبت إلغاء المجاري.. والعودة إلى السواقي والبرك الكبيرة للماء الآسن) يقول علي شويش ويكمل (على الأقل.. نأمل حينها بأننا في يوم ما سنحظى بمجاري صرف صحي حقيقية).
الكثير من السكان هنا يفكرون على الدوام بالنزوح عن المدينة إلى اماكن أخرى.. وطوال العقد الماضي، كانت المجاري لا غيرها.. هي السبب في انتقال العوائل التي لديها امكانية مادية إلى احياء أخرى في بغداد، وكذلك كانت سبباً في نشوء الاحياء العشوائية حول حدود مدينة الثورة).
يقول ذلك ياسر البهادلي طالب القانون والسياسة/جامعة بغداد مشيراً بيده إلى بركة كبيرة في منتصف قطاع ٣٦ في منطقة (الجوادر) في الثورة.
والذي حصل فعلاً خلال الاشهر الماضية. بسبب المجاري وسوء الوضع الأمني معاً. هو نزوح عدد من العوائل خارج المدينة.
(هناك مؤامرة لاخلاء المدينة) لا يتوانى الكثيرون في المدينة عن اطلاق هذه العبارة الانفعالية.

فما سلطتنا عليهم؟

مدينة الثورة عموماً واحياء من مدينة الشعلة والمحلات (٤١٦,٤١٨,٤٢٦,٤٢٨,٤٢٢,٤٣٠) في مدينة الحرية تعاني من الطفح في مجاريها الذي ربما سيزداد سوءاً مع مقدم الامطار.
(ما في يدنا حيلة.. أو سلطة لمعالجة هذه الكارثة، المشكلة، الأزمة.. سمها ما شئت!)
يقول السيد باسم اليعقوبي عضو مجلس بغداد المركزي ويكمل.. "نحن ننقل المشاكل لكن الجهة التنفيذية هي الأمانة، وإذا لم ينفذوا فما سلطتنا عليهم؟"
"ليس هناك تعامل جاد مع توصيات المجلس"
"... نحن ممثلو الناس".

ما الذي فعلته (واشنطن انترناشيونال) لمجاري الثورة؟

يشكلون نسبة ٥٪ من سكان الأرض.. فما نسبتهم في العراق؟

المعاقون: طاقات مبعثرة هل تتوحد؟

ربيع الوائلي

ضمن اهتمام المجتمع الدولي بمسألة الاعاقة الجسدية تبنت هيئة الأمم المتحدة هذه المسألة، واقرت عام (١٩٨١) عاماً للمعاقين، وأصدرت حينها وثيقة عالمية بعنوان (القواعد الأساسية لتكافؤ الفرص للمعاقين) اكدت في متنها ان نسبة المعاقين هي ٥٪ من سكان الأرض، وان هذه النسبة طاقة اجتماعية معطلة أو شبه معطلة في بعض الدول التي آولت هذه المسألة الكثير من الاهتمام تشريعاً وتنفيذاً، وأقرت تلك الوثيقة ان الاعاقة، يجب ان لا تصنف في خانة الاقلية التي تحتاج إلى رعاية، بل هي مسألة إنسانية واجتماعية مهمة يجب على المؤسسات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني ان لا تدير لها ظهرها أو تتقاعس عن دمج هذه الفئة في المجتمع كفئة فاعلة مؤثرة ومنتجة.

وعلى الصعيد المحلي فبلد مثل العراق ابتلى بالحروب والأزمات وافرازاتها ازدادات نسبة المعاقين. وصارت فئة معطلة تعيش على هامش الحياة. والآن وبعد انهيار النظام الجائر أما آن الأوان لأن نلتفت لهذه الشريحة ونعطيها حقها الطبيعي في الحياة من تكافؤ للفرص في العمل والسكن والتعليم والصحة كي نخلص مجتمعنا الذي نطمح إلى بنائه من جديد على أسس الحقوق والواجبات.
ونحاول ان نصهر هذه الطاقات المبعثرة لتصب في مجال بناء هذا المجتمع وتعطيه شيئاً من الزخم الفعال في البناء والانتاج مثل الكثير من الدول التي سبقتنا في هذا المجال وجعلت من المعاقين جسدياً لبنة فعالة في قيام هيكل البناء الاجتماعي الحديث.

في وزارة العمل

ولنحمل اوراقنا والقلم ونذهب الى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية التي تقع على عاتقها مهمة وضع ومتابعة التشريعات التي تنظم شؤون هذه الشريحة كان لقاؤنا بالأستاذ سعد مجيد المدير العام للرعاية الاجتماعية الذي حدثنا عن دور الوزارة والمديرية في موضوع المعاقين قائلاً: "تأسست الوزارة سنة ١٩٣٩، وكانت تهتم بموضوع العمل والضمان الاجتماعي وتنظيم أساليب الحصول على الحقوق التقاعدية ونتيجة للتطور الاجتماعي وحاجة المجتمع إلى هيئات إدارية تتابع شؤون الفئات الاجتماعية الأخرى. تأسست عام ١٩٥٢ مديرية الخدمات الاجتماعية واخذت على عاتقها الاهتمام بالفئات الاجتماعية شبه المعطلة بسبب السن أو الإعاقة أو أسباب أخرى. وبالنسبة للمعاق فقد تم تعريفه قانونياً (هو كل من نقصت أو انعدمت قدرته على العمل أو الحصول عليه أو الاستقرار فيه بسبب نقص أو اضطراب في قابليته العقلية أو النفسية أو البدنية).

تصنيف

تم تصنيف المعاقين وفق الفقرة الأولى من المادة (٤٤) إلى صنفين المعاقون بدنياً والمعاقون عقلياً ونفسياً. وتم تقسيمهم إلى فئتين الأولى عاجزة عن العمل كلياً والثانية عاجزة عن العمل جزئياً. وقد اقر قانون العوق حق كل فرد معاق في التأهيل حسب قدرته لدمجه في المجتمع وجعله طاقة فاعلة منتجة بمزاولة العمل الذي يستطيعه، والحقيقة المرة أن العقود الثلاثة الماضية لم تشهد التطور الملموس في هذا المجال بسبب كثرة الحروب والحصار وعدم اهتمام مراكز القرار بالموضوع واعتباره موضوعاً ثانوياً لا يستحق الاهتمام، ونتيجة لهذه الإهمال كثرت نسبة المعاقين وأصبحت عالة اجتماعية رهيبة لا يمكن تجاهلها.
وقد أصبحت مسألة رعاية وتأهيل افراد هذه الشريحة من أولويات اهداف الوزارة، لكن هناك حقيقة علمية، وهي ان الرعاية والتأهيل تحتاج إلى استراتيجيات بعيدة المدى، ومثل ما هو معروف ان الوزارة الآن، وهي مثل باقي مؤسسات الدولة، تعاني وضعاً إدارياً وحالياً غير ثابت، ومع هذا تشكلت اللجان المختصة لدراسة الموضوع، وتم تأهيل معاهد المعاقين لتكون مستعدة لاستقبال هذه الشريحة كل حسب صنف العوق، علماً ان عدد هذه المعاهد (٥٧) معهداً طاقتها الاستيعابية (١٢٦٥) وهو عدد قليل إذا ما قورن بالنسبة الكبيرة للمعاقين في العراق علماً ان عدم الاستقرار السياسي والامني يؤثر تأثيراً مباشراً على العمل. وهناك نقطة أخرى حساسة جداً وهي تعاون ذوي المعاق مع الدولة وعدم شعورهم بأن وجوده في العائلة هو نوع من الانتقاص لهم.
أو اخفاء عوقه، وهناك بعض العوائل تجعل من الإعاقة مصدراً للتسول واستدرار العطف، وهذا شيء يجعل المعاق عالة على نفسه وعلى المجتمع).

شهادات ديكورية!

الأستاذ كاظم البحراني باحث اجتماعي في مراكز الرعاية الاجتماعية قال: "العراق من البلدان المتخلفة في هذا الموضوع بسبب فقدان الاستقرار السياسي فيه وعدم وجود مؤسسات المجتمع المدني التي تهتم بالموضوع ففي البلدان المتقدمة تأخذ هذه المؤسسات دورها الطبيعي والانساني في موضوع تأهيل ورعاية المعاقين إلى جانب المؤسسات الحكومية، هذا جانب والجانب الآخر هو افتقادنا للجانب التنظيري في الموضوع فحتى شهادات البحث الاجتماعي لدينا عبارة عن ديكورات لا أكثر اغلب الحاصلين عليها لا يمارسون اختصاصهم بسبب النظرة المتدنية لهذه الشهادة في العراق، أما وجود الباحثين الاجتماعيين في مؤسسات الدولة المختلفة فهو وجود هامشي.. وجوده وعدمه سواء".

مهمة صعبة

وعن رأيه في البدء بعملة اصلاح هذا الخلل الاجتماعي قال:
المهمة صعبة وتحتاج إلى كوادر علمية وتمويل، ويتوجب ان تبدأ بتأهيل الأطفال المعاقين فبلدنا يعد من البلدان التي أهملت هذا الجانب كلياً، إذ ان تأهيل الطفل المعاق هو نواة لتأهيل شخصية اجتماعية نافعة ومنتجة، ونستطيع الاستفادة من تجارب الدول التي سبقتنا في هذا المجال، وأقرب دليل هو دولة المغرب العربي التي أصبحت من الدول المتقدمة في مجال تأهيل المعاقين وخاصة المغرب التي لديها تجارب ناجحة في هذا المضمار.